

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٠٤

الخميس، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد بينكوسمي كاستانيوس
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2001172 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والسيد راميش رجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وينضم السيد رجاسينغام إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*) منذ أن تكلمت آخر مرة أمام المجلس (انظر S/PV.8672)، ومنطقتنا تمر بأزمة تهدد تداعياتها ما نشهده من مكاسب في اليمن. ولحسن الطالع، يبدو أن الأزمة الفورية قد انتهت، وأقول دون تردد إن اليمن ظل، بفضل ما قام به العديد من الناس، في مأمن من تداعيات هذه الأزمة في الوقت الراهن. وهذا الإنجاز – وهو إنجاز حقيقي – يستند إلى التوافق في الآراء على أن اليمن يجب ألا يتأثر بالتوترات الإقليمية.

والأهم من ذلك أننا لم نشهد في وقت الأزمة هذا أي أعمال استفزازية عسكرية كبيرة في اليمن. وهذا إنجاز رائع. والواقع أننا عشنا واحدا من أكثر الأسابيع هدوءا في اليمن منذ بدء الحرب، إذ لم تقع سوى غارة جوية واحدة، وحركة عسكرية محدودة جدا في الميدان، ولم تُشن أي هجمات بطائرات بدون طيار أو بالقذائف على الدول المجاورة. ولذلك آمل ألا يكون من السابق لأوانه القول إن اليمن قد خرج من الأزمة سالما في هذه اللحظة. وهذا الإنجاز لم يتحقق عن طريق الصدفة. فقد مارس القادة والقادة اليمنيون في المنطقة ضبط النفس وامتنعوا عن الأعمال الاستفزازية.

وأود أن أتقدم بتعازينا في وفاة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد في ١٠ كانون الثاني/يناير. ومما لا شك فيه أن السلطان قابوس كان قائدا ملهما في مجال السلام والمصالحة. وأتمنى لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق السعيد النجاح في قيادة سلطنة عمان في السنوات القادمة. فذلك النجاح سيكتسي أهمية كبيرة لنا جميعا إذ نركز على المسألة التي سنناقشها اليوم.

وقد اختبرت الأزمة الإقليمية مرونة مختلف الجهود التي تبذلها الأطراف. ويجب أن تحرز هذه المساعي التقدم إذا أردنا أن نحقق الطموح المتمثل في إحلال السلام في اليمن في عام ٢٠٢٠. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى هذه الجهود: وقف تصعيد الأعمال العدائية العسكرية وتنفيذ الاتفاقات المبرمة في ستوكهولم والرياض. وأود أيضا أن أشير إلى الجهود المبذولة بشأن التدابير الإضافية التي تضطلع بها الأطراف، والتي لها قيمة في حد ذاتها، اقترانا ببناء الثقة بين الأطراف في مساعيها الأخرى. فماذا حققناه على كل مسار من هذه المسارات؟

أولا، فيما يتعلق بوقف تصعيد العمليات العسكرية، قلت للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر إن الحرب الجوية في اليمن قد انخفضت حدتها بنسبة ٨٠ في المائة. وكان هذا إنجازا ملحوظا في ذلك الوقت، وأعتقد أنه من اللافت للنظر الآن أنه قد تم الحفاظ عليه بل تحسينه. ومنذ بداية كانون الثاني/

يناير، لم تُسجل أي غارة جوي على الإطلاق طيلة تسعة أيام. ومن المؤكد والمؤسف أن بعض الجبهات لا تزال نشطة وأنه لا يزال هناك عدد كبير جدا من القتلى المدنيين. بيد أن حركة القوات والجيش في الميدان قد انخفضت. وآمل أن يكون ذلك صحيحا وأن يبقى كذلك حتى نشهد واحدة من أكثر فترات النزاع هدوءا. وهذا ليس بالأمر الهين، وكما ذكرت، فإن تمكننا من استدامته حتى في خضم فترة الأزمة أمر جدير بالملاحظة.

وهذه الجهود ينبغي ألا نحكم عليها بمدى قدرتها على تحقيق وقف إطلاق النار الكامل، بل بما إذا كانت طاقات الأطراف موجهة صوب ذلك الهدف لإنهاء الحرب. بيد أن التجربة علمتنا أنه لا يمكن استمرار التخفيف من حدة التصعيد العسكري بدون إحراز تقدم سياسي فيما بين الأطراف، وقد أصبح ذلك التحدي التالي.

ثانيا، أود أن أعلق على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الرياض. وأود أن أثني على حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، اللذين توصلا إلى ذلك الاتفاق، بدعم من المملكة العربية السعودية، لاجتهادهما والتزامهما بتنفيذ تلك التعهدات. كما أن التحسن النسبي في الأمن في عدن يبشر بالخير بفضل جهودهما. إن التزام الطرفين باتخاذ تدابير محددة زمنيا لدعم تنفيذ اتفاق الرياض لعلامةٌ إيجابية للغاية.

وأنا أعلم مباشرة أن هناك مفاوضات تفصيلية يومية، ونحن هنا، وآمل أن نرى تحديد مواعيد مهمة في عدن في الأيام المقبلة. وإنني على ثقة تامة بأن تنفيذ ذلك الاتفاق يسير في اتجاه إيجابي. وبشكل عام، فإن هذه أخبار طيبة، خصوصا أنها أيضاً نقطة انطلاق لفتح صفحة جديدة ستبرزها وتميزها وترسم ملامحها المشاورات الصادقة بين الطرفين اليمنيين للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة اليمنية.

وفيما يتعلق باتفاق ستوكهولم، ولا سيما أنه يشير إلى الحديدة، لا ينبغي لأحد منا أن يكون راضيا عن سجل تنفيذه، ولكن يمكننا أن نشعر بالارتياح لأن الأمم المتحدة والطرفين لا يزالان ملتزمين ونشطين كما كانا دائما في تنفيذ الالتزامات التي قطعاها قبل أكثر من عام في ستوكهولم. ويعمل الطرفان معا على أساس يومي على متن سفينة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الراسية في ميناء الحديدة، وكذلك في مراكز المراقبة المشتركة، ويواصلان بذل الجهود لتعزيز تنفيذ اتفاق الحديدة.

وعلى الرغم من استمرار العنف للأسف في المناطق الجنوبية من المحافظة، فإن الهدوء النسبي في الخطوط الأمامية في مدينة الحديدة يدل على نجاعة التدابير الرامية إلى تعزيز آلية وقف إطلاق النار والتهدئة، وهذا أمر يمكننا، بل ينبغي لنا، أن نستفيد منه.

وقد أجرت لجنة تنسيق إعادة الانتشار التي أنشئت بموجب الاتفاق مناقشات بشأن خريطة طريق لفتح ممرات إنسانية من شأنها أن تحسن إمكانية وصول الوكالات الإنسانية وتنقل المدنيين في المحافظة – وسيركز السيد راجاسينغام على ذلك في وقت لاحق. وآمل أن يتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن تلك الممرات في الأسابيع المقبلة لتمهيد الطريق لإجراء مزيد من المناقشات بشأن تنفيذ إعادة نشر القوات.

وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في الحديدة، لا يزال استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة يشكل مصدر قلق. لقد أثَرتُ ذلك في صنعاء قبل عيد الميلاد في عام ٢٠١٩. ويتعارض قصر دوريات الأمم المتحدة على في المدينة والموانئ، إلى جانب أنشطتها اللوجستية وأنشطة الدعم، مع روح اتفاق استكهولم، وأكرر دعوتي ودعوات الآخرين إلى استئنافها فورا.

وقد ذكرت من قبل للمجلس (انظر S/PV.8672) أننا شهدنا تقدما كبيرا فيما يتعلق بدخول سفن الوقود إلى الحديدة وتحصيل الإيرادات، على النحو المتفق عليه في اتفاق استكهولم. ومنذ إنشاء هذه الآلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وحتى

نهاية العام، تم إيصال كمية من الوقود إلى الحديدة تفوق ما جرى إيصاله في أي فترة مماثلة أخرى في عام ٢٠١٩، وتم تحصيل الضرائب وإيداعها في حساب في البنك المركزي في الحديدة. ونعمل مع الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام تلك الإيرادات على وجه السرعة للمساهمة في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، على النحو المبين في اتفاق استكهولم.

وأنتقل إلى التكلم بإيجاز بشأن اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة، إذ يشير الاقتراح المتعلق بما يسمى بمشروع الرحلات الجوية الإنساني التابع لمنظمة الصحة العالمية الذي تفاوضت عليه المنظمة مع حكومة اليمن وحركة أنصار الله على مدى عدة أشهر. وستنقل هذه الرحلات المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية غير المتاحة في اليمن إلى مواقع متفق عليها في الخارج.

وفي الأسابيع الأخيرة، استفادت منظمة الصحة العالمية من سلسلة من الدعم الدبلوماسي الاستثنائي لتسيير هذه الرحلات الجوية. وفي الواقع، قدم التحالف دعمه الخاص للمشروع في بيان صدر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وتدخل عدد من الدول الأعضاء على أعلى المستويات لإزالة أي عقبات تعترض ذلك المشروع. ونشكرهم على اجتهادهم. ونحن قريبون جدا من تسيير الرحلة الأولى التي ستنقل ٣٠ مريضا، ينتظرون في صنعاء، لعلاجهم. ويحدوني أمل حقيقي في أن نشهد، بحلول موعد اجتماعنا في الشهر المقبل، اكتمال تسيير أول رحلة جوية.

ومن المؤكد أن الإفراج عن ستة محتجزين سعوديين من جانب حركة أنصار الله في ١ كانون الثاني/يناير لدليلٌ آخر على حسن النية بين الطرفين. وأشكر حركة أنصار الله على هذه البادرة الإنسانية المهمة وعلى دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نقل المحتجزين من اليمن إلى المملكة العربية السعودية. بيد أنها لا ترقى إلى تطلعات الطرفين بموجب اتفاق استكهولم والمناقشات المتعلقة بالإفراج عن آلاف عديدة من السجناء والمحتجزين. ولا نزال نأمل أن يتمكن الطرفان من تحقيق ذلك قريبا، وأعتزم، من جانبنا، عقد اجتماع للجنة تبادل الأسرى المنشأة بموجب اتفاق استكهولم في الأيام المقبلة بهدف تحقيق الإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء.

وكل هذه المبادرات والتدابير المرتبطة بها تدعم السعي العاجل إلى حل سياسي وإنهاء النزاع في اليمن. وهذا السعي لا يتوقف على نجاح أي منها، بل يعززه نجاحها جميعا. ومع كل خطوة إيجابية، نقترب من بدء مشاورات سياسية رسمية بين حكومة اليمن وحركة أنصار الله. وقد تكلمت عن ذلك في المجلس في عدد من المناسبات، على أمل أن نرى ذلك يحدث قريبا.

والواقع أن أهمية ومعنى المبادرات التي ألمحت إليها لن يصبحا واقعا إلا في سياق هذا الحل السياسي لإنهاء النزاع. وقد ناقشنا في هذه القاعة وخلال المشاورات الحاجة إلى عدم الصبر في هذا الصدد. وقد اعترت باليمن مؤخراً أعراض مأساة محتملة من جراء التوترات الإقليمية، ويبدو حتى الآن أنه قد خرج سالماً. وهذا دليل على رغبة القادة في الحفاظ على اليمن آمنا من هذه التوترات، ولكنه أمان هش ويحتاج إلى اهتمامنا الدؤوب والمستمر إذا أردنا أن نفي بوعدنا للشعب اليمني حتى يتسنى لهم هذا العام أن يشهدوا السلام الذي يستحقونه بشكل واضح جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): كل شهر، نحيط مجلس الأمن علما بشأن المسائل الخمس ذات الأولوية في اليمن: أولا، احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين؛ ثانياً إمكانية وصول المساعدات الإنسانية؛ ثالثا، تمويل عملية

المعونة التي تُقدمها الأمم المتحدة؛ رابعا، الاقتصاد اليمني؛ وأخيرا، التقدم نحو تحقيق السلام. وفي العام الماضي، شهدنا أوجه تحسّن عديدة في تلك المسائل. وأوجز المبعوث الخاص أيضا الخطوات المهمة التي اتُخذت سابقا إلى الأمام على المسار السياسي، ولكن الأحداث التي وقعت خلال الشهرين الماضيين تذكرنا بمدى تقلب الحالة.

أولا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، فإن اليمن، على العموم، أقل خطورة على المدنيين مما كان عليه قبل اتفاق استكهولم المبرم قبل عام. وكانت الخسائر في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٩ أقل بنسبة ٣٥ في المائة تقريباً عما كانت عليه العام السابق، وانخفضت وفيات المدنيين بمقدار النصف تقريباً. ومع ذلك، فإنه لا يزال مكانا خطيرا جدا. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا اندلاع الأعمال العدائية مرة أخرى على طول عدة خطوط أمامية، ولا سيما في الضالع والحديدة وشبوة. وعلى الرغم من أنه تم احتواء معظم الاشتباكات، لا نزال نرى حوادث جماعية في جميع أنحاء البلد.

وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت سوق في صعدة لهجوم للمرة الثالثة خلال شهر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٨ مدنيين، في حين قُتل أو جُرح ٨٩ مدنياً في هجمات على السوق نفسها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ونتلقى كل يوم تقارير عن مدنيين يقتلون أو يصابون عندما تسقط القذائف على منازلهم؛ أو يطلق القناصة النار على مجتمعاتهم المحلية؛ أو تنفجر الألغام الأرضية أو غيرها من الذخائر. وتقع هذه الحوادث صغيرة النطاق في تواتر مستمر لكنها تحظى باهتمام أقل مما ينبغي. كما أن الهياكل الأساسية المدنية الحيوية ليست بمنأى عن ذلك. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، أصابت قذائف الهاون مرة أخرى مطاحن البحر الأحمر في الحديدة، مما اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق الطحن مؤقتاً.

ومن غير المقبول أن يتحمل المدنيون وطأة هذا النزاع بهذا القدر. ويجب على الأطراف في جميع الأوقات الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنى المدنية الرئيسية. وتتمثل الطريقة المثلى لإنهاء هذا الضرر في البناء على تدابير التهدئة التي وصفها المبعوث الخاص والمضي بأسرع ما يمكن نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

والمسألة الثانية هي أيضا التزام بموجب القانون الإنساني الدولي: إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتبين أحدث بياناتنا أن القيود المفروضة على إيصال المساعدة تؤثر على ٦,٧ مليون شخص بحاجة إليها في جميع أنحاء البلد. ولم يكن هذه النسبة أبدا بهذا الارتفاع. وفي جلسات الإحاطة الأخيرة، استمع أعضاء المجلس إلى العوائق البيروقراطية والمضايقات وأعمال العنف التي تواجهها الوكالات الإنسانية في شمال اليمن. ولا تزال هناك مشاكل خطيرة. ولا يزال كثير جدا من الموظفين يتعرضون للمضايقات والتهديد. ويُحتجز آخرون تعسفا أو تقيد حريتهم في التنقل ويستمر ذلك أحيانا لفترات طويلة. واقتُحمت بعض مباني العمل الإنساني بالقوة. ويستمر أيضا تأخير البعثات أو إلغاؤها ما يعني عدم حصول الناس على المساعدة التي يحتاجون إليها في موعدها. ونواصل العمل باستمرار مع سلطات أنصار الله على هذه الشواغل ونأمل في إيجاد حلول عملية لضمان تمكننا من تقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية. وأوضح المانحون أنهم يراقبون هذه المسألة عن كثب أثناء اتخاذهم لقرارات التمويل لهذا العام.

وعلى صعيد آخر، نشعر بالارتياح إلى موافقة بعض كبار مسؤولي أنصار الله مؤخرا، دون شروط، على تقييم ناقلة النفط ”FSO SAFER“ التي تآكلت قبالة ساحل الحديدة وأصبحت عرضة لخطر الانشطار. ولذلك أصبنا بخيبة الأمل لتراجع مسؤولين آخرين في أنصار الله عن هذا الموقف لاحقا. ونتابع مع السلطات الآن لضمان كيفية المضي قدما.

وتواجه الوكالات الإنسانية قيودا أيضا في جنوب البلد. ويساورنا القلق من تزايد هذه القيود مؤخرا فيما يبدو. ولا يزال استمرار الاضطرابات مشكلة أيضا. وحالت الاشتباكات الدورية في شبوة دون تنقل قوافل المساعدات على طول الساحل الجنوبي عدة مرات، بما في ذلك قبل أسبوعين فقط. ويساعد افتتاح مطار المكلا مؤخرا أمام الرحلات الجوية الإنسانية في المضي شوطا طويلا في مواجهة هذا التحدي.

واستُهدِف العاملون في المجال الإنساني بشكل مباشر أيضا. وعلى مدى عدة أيام في أواخر كانون الأول/ديسمبر تعرضت مباني أربع منظمات إنسانية دولية في الدهلة لهجوم بالقنابل الصاروخية. وأصابت هذه الهجمات غير المسبوقة شخصا واحدا وألحقت أضرارا بالممتلكات. ونتيجة لذلك، علقت ١٤ منظمة برامج استفاد منها ٢١٧ ٠٠٠ شخص في المنطقة بالرغم من استمرار بعض الأنشطة المهمة دون انقطاع.

ونحن ممتنون لحكومة اليمن والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين على تعاونهم الوثيق معنا لتحسين الأمن. وتواصل المنظمات الإنسانية في المنطقة الآن العمل لاستئناف أنشطتها بأمان. ونسعى أيضا إلى الحصول على دعم الحكومة في عدة ضوابط مقترحة ونرى أن من شأنها أن تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. ونواصل في مقابل ذلك الدعوة إلى اتخاذ إجراءات أسرع لتعجيل الموافقة على المشاريع واستيراد الأصول الأساسية. ونتطلع إلى مواصلة هذا الحوار.

وعلى الرغم من جميع هذه التحديات التي وصفتها للتو، لا نزال قادرين على تنفيذ أكبر برنامج عالمي للمعونة في اليمن. والنتائج غنية عن البيان. ونشيد مرة أخرى بموظفي الأمم المتحدة، وكذلك بموظفي المنظمات غير الحكومية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على عملهم الممتاز.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المساعدة الغذائية إلى ما يزيد على ١٢ مليون شخص شهريا في جميع أنحاء البلد. وبدعم من الوكالات الإنسانية، يستطيع ٧ ملايين شخص الحصول على مياه الشرب. وتجري نحو ١,٢ مليون استشارة طبية كل شهر ويتلقى ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مرفق صحي الدعم. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى على ذلك.

ولم يكن ما سبق ذكره ممكنا إلا بفضل سخاء مانحينا. وبذلك أنتقل إلى النقطة الثالثة: تمويل عملية المعونة. وبتلقي ما يقرب من ٣,٥ بليون دولار – أو ٨٣ في المائة من احتياجاتنا وزيادة بنحو بليون دولار مما تلقيناه في عام ٢٠١٨ – فقد توفرت الموارد اللازمة لخطة الاستجابة في العام الماضي بصورة جيدة نسبيا. وفي هذا العام، سيظل اليمن أيضا أكبر أزمة إنسانية في العالم. ونبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من أثر هذه الأزمة، بما في ذلك إضافة برامج جديدة لزيادة دخل الأسر التي تواجه ظروف المجاعة. بيد أن التقييمات الرئيسية للوضع ما زالت متأخرة في الشمال. ونأمل أن تمضي هذه التقييمات قدما في الأسابيع المقبلة. وبفضل استمرار موقفنا المالي القوي في العام الجديد، فإننا نتوقع أن نطلب الحصول على دعم أقل من عام ٢٠١٩. وبذلك نهدف عموما إلى مساعدة ١٥,٦ مليون شخص هذا العام، أي ما يمثل نحو نصف عدد السكان. ولكي يتسنى لنا ذلك، فنحن بحاجة إلى أن يواصل جميع مانحينا تقديم دعمهم. وكما هو الحال دائما، فإن التمويل المرن في بداية العام سيحدث تغييرا هائلا.

وتتعلق النقطة الرابعة بالاقتصاد. ما دام اليمن يستورد كل شيء تقريباً، فإن استمرار تدفق الواردات التجارية الكافية أمر بالغ الأهمية لضمان حصول السكان على السلع التي يحتاجونها لعيشهم. وما تزال الواردات الغذائية التجارية مستقرة واستؤنفت واردات الوقود منذ النقص الحاد الذي حدث في شمال البلد في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر الماضيين. وفي كانون الأول/ديسمبر، وصل إلى الحديدة نحو ٢٦٠ ٠٠٠ طن متري من الوقود التجاري – أي ما يزيد على المعتاد بنحو ثلث وثاني أعلى

رقم في العام كله. واستؤنفت واردات الوقود بفضل استعداد الأطراف للعمل مع المبعوث الخاص لإنشاء آلية جديدة لإدارة هذه الواردات. ونشيد بالأطراف على هذا العمل.

ونأمل في إحراز تقدم مماثل فيما يتعلق بقيمة الريال اليمني الذي بدأ انخفاض قيمته مرة أخرى. ويعزى الانخفاض الأخير جزئياً على الأقل إلى التنازع على الأوراق النقدية المطبوعة بعد عام ٢٠١٦. ففي منتصف ديسمبر/كانون الأول أصدرت سلطات أنصار الله مرسوماً يحظر استخدام هذه الأوراق في شمالي البلد. وتسبب هذا القرار في تدفق الأوراق النقدية الجديدة إلى الجنوب، ما أحدث تفاوتا في أسعار الصرف. ففي عدن أفادت التقارير بأن المعدلات قد بلغت ٦٤٠ ريالاً مقابل الدولار الأمريكي الواحد مقابل نحو ٥٨٠ ريالاً في الشمال. وهذان الرقمان أعلى بكثير من معدل ٢١٥ الذي كان سائدا قبل تصاعد النزاع منذ خمس سنوات، ما يعني أن السلع الأساسية لا تزال غير ميسورة لملايين الناس في جميع أنحاء البلد.

وعقب قرار أنصار الله المذكور أعلنت الحكومة عدم استطاعتها دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين في الشمال. ونقدر أن حوالي ربع السكان يعتمدون على هذه المدفوعات لسد احتياجاتهم. ومع انخفاض قيمة الريال بسرعة وتعطيل مدفوعات الرواتب، فإننا نرى مرة أخرى بعض الصعوبات التي وضعت اليمن على حافة المجاعة قبل عام مضى. ويجب ألا نسمح بتكرار ذلك مرة أخرى.

ومع الانخفاض الشديد لاحتياطيات النقد الأجنبي، فإن الخطوة الأولى هي وضع برنامج منتظم لتدفق العملات الأجنبية، وهو ما من شأنه مثلما حدث في الماضي، أن يساعد على خفض سعر الصرف وبالتالي يسهل على الناس دفع تكلفة احتياجاتهم المعيشية. وسيوفر ذلك أيضا مزيدا من الوقت لحل التنازع على العملة دون التسبب بانهيار الاقتصاد برمته. ونأمل أن ينظر شركاء اليمن في هذا النهج باعتباره أمرا ملحّا.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالتقدم نحو السلام. لقد أطلع المبعوث الخاص المجلس على عدة تطورات مشجعة وإن كانت لا تزال هشة. فلا شك أننا بتنا الآن أقرب إلى السلام مما كنا عليه قبل اتفاق استكهولم في العام الماضي. ولا يعني ذلك أن السلام استنتاج لا جدال فيه – بل هو أبعد ما يكون عن ذلك. ولكن بعد مضي خمس سنوات على النزاع، يأمل الملايين من اليمنيين أن يتحقق السلام أخيرا بدعم من مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب مرة أخرى بالمبعوث الخاص إلى مجلس الأمن. وأرحب بالمدير أيضا. وأشكرهما على إحاطتيهما وجهودهما الدؤوبة وفريقيهما لأجل حل هذه المشكلة العويصة.

وأرى أن من الواضح مما سمعناه اليوم أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن وأيضا لمعالجة الأزمة الإنسانية. وإن لمجلس الأمن دورا حاسما يؤديه في دعم هذه الجهود الإنسانية. ولذلك أود أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠) بالإجماع يوم الاثنين لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (انظر S/PV.8701).

وهناك عدة أمور أود ذكرها، ولذلك سأقسمها إلى عناوين مختلفة. وبدءاً من اتفاق الرياض، فإننا نؤيد بقوة هذا الاتفاق الذي توسطت فيه السعودية والذي يعد حيوياً لتحقيق الاستقرار في الجنوب وأساسيا لعملية السلام الشاملة. ولذلك، نرحب بشدة بالإعلان في ٩ كانون الثاني/يناير عن اتفاق عسكري لإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض، فضلا عن التقارير الواردة

عن تبادل الأسرى. وأبديت اهتماما بما قاله المبعوث الخاص غريفيث عن استئناف انعقاد لجنة تبادل الأسرى. وعليه، فلنأمل في أن تسير الأمور على ما يرام. ولا بد من أن يعقب الإعلانات تنفيذها بصورة ملموسة. وبالمثل فإن تشكيل حكومة يمنية جديدة أمر بالغ الأهمية لإحراز التقدم.

وفيما يتعلق بتخفيف حدة التصعيد، من الجدير بالترحيب جداً حدوث انخفاض ملموس في الخطاب المؤجج للمشاعر وانخفاض واضح في العنف حول الحدود السعودية، وهي مظاهر جيدة على الإرادة السياسية. والإعلان في ٢٠ سبتمبر/أيلول عن وقف الحوثيين شن ضربات على المملكة العربية السعودية هو أمر جدير بالترحيب بشكل خاص، لكن من البديهي أن ذلك يحتاج إلى إنفاذ وتنفيذ على النحو الواجب. ويجب ألا نسمح بإغلاق نافذة الأمل الصغيرة هذه. هذه رسالة استخلصتها مما قاله السيد غريفيث.

ومن الحيوي ألا يصبح اليمن رهينة لأزمة إقليمية أوسع نطاقاً، ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من التكاتف للضغط على الحوثيين لكي لا يصبحوا وسيلة لانتقام أوسع نطاقا من إيران في المنطقة. في نهاية المطاف، وكما نعلم، فإن أي عملية سلام مستدامة تحتاج إلى أن تستند إلى اتفاق أمني شامل، كما أن الضربات الوقحة، مثل الضربة الصاروخية الإيرانية على مرافق أرامكو في العام الماضي، تعرض ذلك للخطر.

وعلى الجانب الإنساني، أشكر المدير راجاسينغام على إحاطته. والرسالة الأساسية التي تبرز هي أن هذه الأزمة لا تزال أكبر أزمة إنسانية. وكان من المثير للجزع أن نسمع أن بعض العوامل التي وضعت اليمن على حافة المجاعة تعاود الظهور. ولذلك فإننا نشاطر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية شعوره بالإلحاح في هذا الصدد. ونأمل أيضا أن يسمح للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم على النحو المناسب، ونشيد بعمل منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري.

ومن البديهي أن ما أخبرنا به السيد غريفيث عن الرحلات الجوية الإنسانية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية أمر بالغ الأهمية ويشكل قدر من الأنباء الجيدة. وأنا أفهم أنه كان هناك تخويف للعاملين في المجال الإنساني وأنه لا يقتصر على مناطق الحوثيين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤيد البيان الذي أصدره منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الذي أدان فيه الهجمات على مباني عدة منظمات إنسانية في الضالع في ذلك الشهر. يجب السماح لعمال الإغاثة بتقديم دعمهم المنقذ للحياة في أمان.

وفيما يتعلق بناقلة النفط، لا يسعنا إلا أن نردد ما قاله المدير راجاسينغام. نحن بحاجة إلى حل هذه المسألة. وستكون عواقب حدوث شرخ أو انفجار هائلة. وبناء على ذلك، نحث الحوثيين على السماح لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة. ولا يمكن وصف استمرار التقاعس إلا بأنه أمر يستم بالرعونة؛ لذلك، نأمل أن يتسنى حل هذه المسألة قريبا.

ومن الواضح أن الاقتصاد مسألة صعبة للغاية. وما زلنا نشجع المشاركة البناءة بشأن الاقتصاد. ونتطلع إلى ضخ مستمر للعملة الصعبة وزيادة الشفافية في مجال المالية العامة لأن العجز في العملة الأجنبية الذي يواجهه المصرف المركزي يبعث على القلق البالغ ويمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للحالة الإنسانية.

وبالعودة إلى حيث بدأت، من البديهي أن يؤدي كل هذا إلى التعبير عن التأييد للسيد غريفيث وهو يحاول المضي قدما بالعملية السياسية الأوسع نطاقا. ومع ذلك، يتضح مما سمعناه اليوم أنه لا يسعنا التراخي في دعمنا لذلك ولعمل المبعوث الخاص.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومدير شعبة التنسيق التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام، على إحاطتيهما الثاقبتين في الوقت المناسب.

يسر سانت فنسنت وجزر غرينادين أنه منذ توليها رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، تم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وأنه يجري بذل الجهود للحد من التصعيد.

ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بعملية السلام وأن نتفق مع زملائنا الأعضاء في المجلس على أن الحل الوحيد هو حل سياسي يشمل جميع اليمنيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على ضرورة إشراك المرأة في العملية السياسية وعلى أن تعكس العملية تطلعات الشباب. هذا هو السبيل الوحيد أمامنا للتوصل إلى حل دائم.

ويجب أن نؤكد أيضا على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات ستوكهولم والحديدة والرياض. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة اليمن ومجلس الجنوب الانتقالي من أجل تنفيذ اتفاق الرياض، مع ملاحظة أن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان ينص على انسحاب القوات من عدن في غضون ثلاثة أسابيع. ونشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو التنفيذ الكامل.

وبعد مرور خمس سنوات، لا يزال اليمن يعتبر أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولا نريد أن نكون متشائمين، كما أننا لا نرغب في الانتقاص من التقدم المحرز على الجبهة الإنسانية. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد، ويجب القيام بذلك على سبيل الاستعجال.

ويشدد الاستعراض العام العالمي للشؤون الإنسانية لعام ٢٠٢٠ على أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية سيظل قريبا من مستويات عام ٢٠١٩ عند ٢٤ مليون شخص.

وقد زاد تدفق السكان المهاجرين من تفاقم الحالة. ومن الضروري ألا تعرقل الأطراف فعليا عمل العاملين في المجال الإنساني. وثمة حاجة ملحة وماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. بالنسبة لكثير من الناس، يمثل هذا تحديدا الفرق بين الحياة والموت. ونشدد أيضا على أن تيسير الإغاثة الإنسانية دون عوائق مكرس في القانون الدولي الإنساني، وأن عرقلة ذلك عمدا هو انتهاك لقانون راسخ في نظامنا القائم على القواعد.

وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين بشدة أي عمل ينتهك القانون الدولي وتدين كذلك عرقلة وصول المساعدات الإنسانية. ونهيب بجميع الأطراف أن تسمح وتيسر وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين إليها.

وفي الختام، نود أن نشير إلى المناقشة المفتوحة التي جرت مؤخرا، والتي أكدنا خلالها من جديد التزامنا بدعم ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8699 وما يليها). إن الوضع في اليمن لا يجسد تلك الأهداف.

وإذا وقفنا مكتوفي الأيدي وسمحنا باستمرار المعاناة الواسعة النطاق في اليمن، فإن المبادئ الثابتة لميثاق الأمم المتحدة لن تصبح أكثر من نقاط حوار جوفاء يجري إطلاقها في عزلة وانفصال عن واقع الكفاح المستمر والمشقة التي يشعر بها الكثيرون.

وفي هذا الصدد، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بمبادئ القانون الدولي وتشدد على ضرورة التمسك بها بقوة. ويجب أن يظل تمسكنا ثابتا، ونحن نسعى إلى

معالجة المشاكل العالمية من خلال التعاون الجماعي. ونأمل أن يحقق عام ٢٠٢٠ السلام في اليمن.

السيدة نورمان – شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما وعلى العمل المتفاني لفريقيهما. ترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بتأييد كامل المجلس.

ومع تجديد الولاية، نأمل أن نرى مزيدا من التقدم بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في ستكهولم، إلى جانب الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي أوسع نطاقا. إن موقف مجلس الأمن الإجماعي بشأن هذه المسألة جدير بالملاحظة ويدل على دعم جماعي قوي للأمم المتحدة والدور الذي تؤديه في اليمن، سياسيا وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية على حد سواء. ونشكر المملكة المتحدة على دورها في تيسير تجديد سلس للولاية. وترى الولايات المتحدة أن الجهود المستمرة لوقف التصعيد والتقارير التي تفيد بالتقدم الذي أحرزته الأطراف اليمنية في تنفيذ اتفاق الرياض مشجعة. ونرحب على وجه الخصوص بالتقارير التي تفيد بأن العمل جار بشأن الترتيبات الأمنية في عدن، ونتطلع إلى إعلان تعيين محافظ ومدير أمن في عدن. تلك خطوات هامة على طريق التوصل إلى تسوية سياسية أوسع نطاقا. إن تشكيل مجلس وزراء أكثر شمولاً في مصلحة جميع اليمنيين وسيسهم في التوصل إلى حل مستدام لهذا الصراع المدمر.

ولئن كنا نشعر بالارتياح إزاء تلك التطورات الإيجابية، فإن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء حالة وصول المساعدات الإنسانية ومعاملة العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في الشمال. فالهجوم الأخير على مطاحن البحر الأحمر، وهو مصدر حيوي للغذاء لآلاف اليمنيين الضعفاء، لا يمكن تبريره. ونود أن ننوه بالجهود الكبيرة التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتمكين المطاحن من استئناف عملياتها.

وندعو السلطات الحوثية إلى الحد من العوائق الكبيرة والضارة التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق رفع القيود المفروضة على إيصالها وإلغاء الرسوم غير المشروعة المفروضة على مشاريع المعونة، وكلاهما يؤخر بشدة تقديم المساعدة الأساسية ويلقي بعبء غير مبرر على عاتق الشركاء في المجال الإنساني الذين يحاولون تقديم معونة بالغة الأهمية ومنقذة للأرواح.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المعونة الإنسانية على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، على الرغم من البيئة التي تنطوي على قيود متزايدة. ونقول للسلطات الحوثية إننا، بصفتنا من الجهات المانحة الملتزمة بالمبادئ في المجال الإنساني، نريد أن نواصل تقديم المساعدات في المناطق التي تسيطر عليها. ونعتقد أن جميع اليمنيين المحتاجين يستحقون الحصول على المساعدة المنقذة للحياة. ونرجو منكم ألا تجعلوا مواصلة قيامنا بذلك أمرا مستحيلا.

كما نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم في الحصول على تصريح للسماح لمسؤولي الأمم المتحدة بالوصول إلى موقع ناقلة النفط FSO SAFER، التي لا تزال تطفو قبالة ساحل الحديدة، تحت سيطرة الحوثيين، وهي محملة بـ ١,١٤ مليون برميل من النفط في حالة تدهور سريع. وينبغي للمجلس أن يعمل معا لمنع ما يمكن أن يصبح كارثة بيئية وإنسانية. ويجب أن يمنح الحوثيون الأمم المتحدة التأشيرات والتصاريح اللازمة للوصول إلى الموقع لإجراء التفتيش الضروري وتوفير الصيانة اللازمة.

وفي الختام، تواصل الولايات المتحدة تشجيع الأطراف على الاستفادة من التقدم المحرز مؤخرا والتحرك نحو إجراء محادثات سياسية أوسع نطاقا. وحتى مع استمرار التوترات الإقليمية، فإننا

نشعر بالتفاؤل إزاء علامات التقدم الأخيرة ونأمل أن تستمر الأطراف في السير على طريق ضبط النفس وتخفيف التصعيد هذا. وتماشيا مع هذا المسار، يجب أن يتوقفوا عن تعريض حياة اليمنيين العاديين للخطر وأن يسمحوا للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم. فقد عانى الكثيرون من هذا النزاع، وحان الوقت للتوصل إلى حل.

السيد البعتي (تونس): في البداية، أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

كما أشاطر المشاعر التي عبر عنها السيد غريفيث تجاه صاحب الجلالة المرحوم قابوس بن سعيد. وكذلك أشكره على روح التفاؤل التي بعثها من خلال مداخلته. ونعبر عن عزمنا مشاركة كافة الأطراف حتى نجعل - كما قال - هذا العام، عام ٢٠٢٠، عام السلام في اليمن. وهو ما ذهب إليه كذلك السيد راجاسينغام.

تتابع تونس باهتمام تطورات الأوضاع في اليمن. وتدعو كافة الأطراف إلى تغليب المصلحة العليا لبلدهم والاحتكام إلى الحوار والتفاوض سبيلا أوحدا لتجاوز الخلافات وتحقيق التسوية السياسية، بما ينهي معاناة الشعب اليمني ويحفظ سيادة اليمن ووحدته الإقليمية.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها حتى الآن، والتي تمثل مؤشرات أمل يتوجب مواصلة البناء عليها، ولا سيما اتفاق الرياض ومساعي تنفيذ اتفاق ستوكهولم. كما نؤكد على أهمية دعم إجراءات بناء الثقة بين مختلف الأطراف، والتزام الجميع بمواصلة العمل على تجاوز الوضع الراهن للتوصل إلى حل سياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبقدر ما تعرب تونس عن ترحيبها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، فإنها تدعو إلى تضافر الجهود من أجل إعداد الأرضية السياسية لاستئناف مفاوضات الحل الشامل تأسيسا للمرحلة الانتقالية، مع الحرص على تنفيذ كافة مخرجات محادثات ستوكهولم المتمثلة في اتفاق الحديدة، واتفاق تبادل الأسرى، وتفاهمات تعز. وتجدد تونس، في هذا الإطار، الإعراب عن دعمها لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى اليمن، ولا سيما المشاورات التي يجريها مع مختلف الأطراف من أجل التقدم بالعملية السياسية والتوصل إلى حل سلمي شامل ودائم.

وفي المجال الإنساني، يعبر وفد بلدي عن تضامنه مع الشعب اليمني الشقيق في ظل المعاناة التي يعيشها بسبب الأزمة الإنسانية الحادة. ويشيد بدور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وكافة المنظمات الدولية العاملة في مواجهة الأزمة ومساعي تجاوزها. وتؤكد تونس في هذا الإطار على الحاجة إلى توفير التمويلات الضرورية لضمان الاستجابة الإنسانية في اليمن. كما تحث الأطراف اليمنية على تيسير وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها على نحو سريع وآمن ودون عوائق. وتدعو الأطراف اليمنية المتنازعة إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي نفس السياق، تقدر تونس الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية الشرعية ودول التحالف والجهات المانحة من أجل التخفيف من حجم المعاناة الإنسانية في اليمن.

في الختام، تجدد تونس تأكيدها على ضرورة مواصلة دفع مسار التسوية السياسية في اليمن باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة. وتثمن في هذا الإطار جنوح مختلف الأطراف نحو التهدئة. ونشدد على ما جاء في كلمة السيد غريفيث بهذا الخصوص هذا الصباح. وتدعو تونس إلى البناء على ما تحقق وفق رؤية موحدة لمجلس الأمن، وعلى أساس المرجعيات المتفق عليها.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما.

وأود أن أبدأ بملاحظة إيجابية. أولا، من خلال ما قيل حتى الآن في المجلس، نرى نوعا من الاتفاق فيما بيننا. وقد تم الإعراب عن ذلك في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8701)، عندما وافق جميع الأعضاء الخمسة عشر على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠)). والاتفاق بشأن الحالة في اليمن يشبه بعض الشيء الاتفاق الذي توصلنا إليه في هذا الجهاز بشأن كولومبيا قبل يومين (انظر S/PV.8702).

وأشكر السيد غريفيث على إحاطته. كما أنه أثار ملاحظة إيجابية وأعتقد أننا بحاجة إلى الاعتراف بأنه حتى الآن كان من الممكن بالفعل عزل اليمن عن التصعيد في المنطقة. وهذا أمر إيجابي للغاية. وأشار إلى التهدئة العسكرية وبعض التقدم السياسي المحرز في الحديدة فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء.

بيد إنه لا يوجد سبب للتهاون. فقد شعرت بالفزع عندما سمعت عن الهجوم على مطاحن البحر الأحمر، وهو موقع أجرينا مناقشات بشأنه على مدى العامين الماضيين وذكرته زميلتي الأمريكية أيضا في وقت سابق اليوم في بيانها. فالمسؤولون عن هذه الأنواع من الهجمات يظهرون درجة غير مفهومة من السخرية والهمجية. وقد ذكرنا مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وزميلتي الأمريكية، وسفير سانت فنسنت وجزر غرينادين بأننا لا نزال نواجه أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يوجد أكثر من ١٥ مليون شخص بحاجة إلى المعونة الإنسانية. ولذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق. وأود أن أسلط الضوء على التعليقات التي أدلى بها زميلي التونسي وسفير سانت فنسنت وجزر غرينادين. إن عدم احترام القانون الدولي الإنساني الذي نشهده في اليمن وفي مناطق أخرى لهو أمرٌ يتعين أن يجعلنا جميعا نشعر بالقلق. وقد سلطت ألمانيا الضوء على هذه النقطة على مدى العامين الماضيين عندما كانت عضوا في مجلس الأمن.

وأود أن أشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيد غريفيث على مواصلة عملهما والمطالبة بمنح العاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول لأغراض فتح ممرات إنسانية وبدء رحلات جوية الإنسانية. فالمصابون بجروح خطيرة بحاجة إلى المساعدة، وهناك مستشفيات في جميع أنحاء العالم مستعدة لعلاجهم. ومن غير المقبول منعهم من الطيران إلى هناك. أي همجية هذه؟

فيما يتعلق باحترام العاملين في مجال المعونة الإنسانية، تفيد التقارير بأن وكالات المعونة الإنسانية تتعرض للقصف. ولا تزال عمليات إطلاق سراح السجناء مستمرة. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى تزايد العنف ضد النساء وقمع المرأة. وكما نفعل في كل جلسة تقريبا، فإننا نشجع السيد غريفيث على الإصرار على مشاركة المرأة في المحادثات السياسية.

وأود أن أثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على كل ما يقوم به من أعمال. كما أود في هذه المرحلة أن أشيد بجميع العاملين في مجال المعونة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية لمواصلتهم القيام بعملهم المهم للغاية في ظروف بالغة الصعوبة. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدي لتفاؤل السيد غريفيث وتسليط الضوء عليه. وأتمنى أن يكون على صواب في قوله إن عام ٢٠٢٠ سيجلب السلام إلى اليمن. وآمل التوصل إلى حل سياسي حتى يتسنى لنا إطلاق مسار سياسي رسمي، كما قال السيد غريفيث.

وستواصل ألمانيا تقديم الدعم للسيد غريفيث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وسنظل إحدى الجهات المانحة الإنسانية الرئيسية. كما سنواصل الإسهام إسهاما كبيرا في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وعلى الصعيد السياسي، فإننا

مستعدون أيضا لدعم العملية من خلال تيسير عقد اجتماعات على مختلف المستويات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص، الذي أكرر الإعراب عن دعمنا الكامل له، وممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

لا تزال هناك حاجة ملحة لإيجاد حل سياسي للأزمة، وتزداد تلك الضرورة إلحاحا كل يوم. ويجب أن تظل الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة من أولويات الجميع، ولا بد من مواصلتها. ويجب ألا يكون اليمن مصدرا للتوترات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن الهجمات على أراضي المملكة العربية السعودية تتعارض مع تلك الجهود. ويجب على الحوثيين احترام التزامهم بالامتناع عن شن هجمات من هذا القبيل.

وفي الجنوب، يجب تنفيذ اتفاق الرياض تنفيذا كاملا في أقرب وقت ممكن. ونرحب مرة أخرى بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا الصدد. ويجب الآن تشكيل حكومة جديدة، تضم ممثلين عن الجنوب، في أقرب وقت ممكن.

ويجب تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذا كاملا. ونرحب بموافقة المجلس بالإجماع على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ويجب أن تظل جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في صميم العملية السياسية وأن تسترشد بها مختلف المبادرات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع في أقرب وقت ممكن.

وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية، يجب أن نركز على أولويتين. أولا، يجب أن نركز على حماية المدنيين، بما في ذلك حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي والهياكل الأساسية المدنية. وندين الهجمات على سوق الرقو. إن الزيادة في عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني تبعث على القلق البالغ.

ثانيا، يجب ضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل شامل. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية. فالقيود التي يفرضها الحوثيون تحول دون استفادة الملايين من الناس من المساعدات الإنسانية ويجب رفعها فوراً. واحترام القانون الدولي الإنساني أمر غير قابل للتفاوض، بل هو لزام على الجميع.

وتزداد الحاجة إلى السماح الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط ”صافر“، التي تشكل تهديدا خطيرا للبيئة، إلحاحا يوما بعد يوم.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق السلام في اليمن. وستواصل السلطات الفرنسية العمل دعما للتهدئة في المنطقة والتوصل إلى حل دائم للنزاع.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ومدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغام، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ونقدر تقديرا عاليا عمل السيد غريفيث ومهنيته. ونشيد بشجاعة وتفاني زملائنا العاملين في المجال الإنساني، الذين يقدمون المساعدة إلى الشعب اليمني في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

لا تزال الحالة في الجمهورية اليمنية تشكل مصدر قلق بالغ. فعلى الرغم من جهود الوساطة المكثفة، لم يتم حتى الآن تنفيذ اتفاق ستوكهولم تنفيذا كاملا. ومن المفترض أن يسهم تنفيذ اتفاق الرياض بشأن جنوب اليمن إسهاما كبيرا في استقرار الحالة. وتنظر روسيا إلى اليمن، الذي تربطها به تاريخياً علاقات ودية، باعتباره دولة مستقلة وذات سيادة تتمتع بسلامة أراضيها. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للسيد غريفيث في مهمته المتمثلة في إقناع أطراف النزاع في اليمن بأنه لا يوجد

بديل عن التسوية السياسية، وتشجيعها على وضع تدابير لبناء الثقة والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

ومن البداية، ما فتئنا ندعو إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي حصرا للأزمة في اليمن على أساس حوار شامل بين جميع القوى اليمنية، دون استثناء. وسنواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، بوسائل منها إجراء اتصالات مع جميع الجهات السياسية الفاعلة في البلد وجميع الأطراف المعنية، سواء بصفتنا الوطنية أو باعتبارنا عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن.

وكما هو الحال في النزاعات الإقليمية الأخرى، يلزم اتخاذ موقف موحد بين جميع الأطراف الفاعلة الخارجية في اليمن بينما نجتمع معا لدعم مبعوثنا الخاص. وفي وقت مبكر من هذا الأسبوع، صوّت مجلس الأمن بالإجماع مؤيدا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (انظر S/PV.8701). ونؤمن إيمانا راسخا بأن تعزيز الوجود الدولي في البلد سيسهل فض الاشتباك بين القوات المتحاربة في المدينة نفسها ويساعد على استقرار الوضع في اليمن عموما ويسمح ببدء مناقشات بشأن إيجاد إطار للتوصل إلى تسوية شاملة. وندعو جميع الأطراف إلى دعم جهود السيد غريفيث على هذا المسار.

وبفضل جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، نشهد انخفاضا عاما في أعمال القتال وفي عدد الغارات الجوية. وعلى الرغم من وقوع بضع حوادث منعزلة، لا يزال نظام وقف إطلاق النار صامدا. وبفضل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن استخدام الإيرادات الجمركية من ميناء الحديدة لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، استؤنف دخول السفن وتفريغ الشحنات التجارية في الميناء، الأمر الذي يوفر سبلا إضافية لتقديم المساعدة الإنسانية.

ونعتقد أن الإرادة السياسية التي أبدتها الأطراف في اليمن من أجل إيجاد أرضية مشتركة ستساعد على تحقيق تسوية سياسية سريعة للنزاع الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، ندعو أطراف النزاع إلى بذل كل ما في وسعها لكفالة أن تؤدي هذه التطورات الإيجابية إلى وقف تام للأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، وبالتالي إنقاذ الأرواح البشرية والشروع في تسوية سلمية شاملة في اليمن، حصرياً تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن شأن هذا الحل أن يلبي مصالح جميع القوى السياسية الرئيسية والمجموعات الدينية والاجتماعية في ذلك البلد العربي. إن ضمان إطلاق عملية شاملة للجميع هو أحد العوامل الحاسمة لتحقيق الاستقرار الدائم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهود جماعية بغية إيجاد مسار سياسي لإنهاء النزاع وتقديم المساعدات اللازمة لملايين المواطنين اليمنيين، الذين يحتاجون بشدة، كما سمعنا اليوم، إلى المساعدة ويقاسون واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن هذا التطور لن يفيد اليمن فحسب، بل سيكفل أمن جميع الدول المجاورة في المنطقة.

وإذ نبذل الجهود على المسار السياسي، يجب ألا ننسى أن الحرب والفوضى والنزاعات الداخلية لا تساعد سوى الجماعات الإرهابية. وندعو جميع اليمنيين إلى الاتحاد في مكافحة تلك الآفة المدمرة، والعمل معا على قمع الإرهاب من أجل استعادة استقرار الدولة، وكفالة الأداء السلس للمؤسسات الحكومية، وإعادة البلد إلى طريق التنمية التدريجية في جو من التعاون مع جميع جيرانه، بما يشمل الدول العربية وإيران.

ونشير في ذلك الصدد إلى القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام وضع هيكل أمني إقليمي بالتشاور مع دول المنطقة. ونوجه الاهتمام مرة أخرى إلى المفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، الذي يهدف إلى تسوية النزاعات ووضع تدابير بناء الثقة والرقابة. إن تصعيد الخطاب العدواني والاتهامي وإثارة المشاعر المعادية لإيران بصورة مصطنعة يزعزعان الأوضاع المتوترة أصلا في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وسنحيي الذكرى السنوية الخامسة لاندلاع الحرب في اليمن في شهر نيسان/أبريل. وبلوغ هذه العلامة المرجعية المأساوية ينبغي في رأينا أن يدفع شعب اليمن وجميع أصحاب المصلحة الإقليميين إلى تنحية خلافاتهم جانبا والتوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية. لقد آن الأوان لكي تمسك دول الشرق الأوسط، التي لها تاريخ وتقاليد وثقافات غنية وفيض من الموارد الطبيعية، بزمام مسائل الأمن الإقليمي، وتشرع في حوار قائم على الاحترام المتبادل، مع التخلص من التأثيرات السلبية الخارجية التي تسمم العلاقات بين الدول وتقوض فرص التعايش السلمي والتعاون تحت ذرائع مختلفة. وستسهم روسيا بنشاط في التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية، بما في ذلك في اليمن، على أساس الثقة العميقة في دول الشرق الأوسط.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ومدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام، على الإحاطتين بالغتي الأهمية اللتين قدماهما اليوم.

ويسرنا أن المبعوث الخاص والأطراف المعنية يعملون بلا كلل لاستئناف محادثات السلام، وأن نسمع بعدم حدوث أي عمل استفزازي عسكري كبير في الآونة الأخيرة. ونأمل أن تستمر الأمور على هذا المنوال، والأهم من ذلك، ألا يتم التراجع عن الالتزامات القائمة المتفق عليها.

ورداً على الإحاطتين، تود إندونيسيا أن تؤكد على النقاط التالية.

أولا، نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لدفع الطرفين نحو استئناف محادثات السلام، بما في ذلك خطته الرامية إلى عقد اجتماعات لجنة تبادل الأسرى مجددا في الأيام المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن يسيطر اليمنيون على العملية والنتيجة. وتحقيقا لهذا الغرض، تنادي إندونيسيا بعملية شاملة تيسرها الأمم المتحدة، بمشاركة النساء والشباب. ونؤيد أيضا الزيارة إلى اليمن، التي نأمل أن تخلق زخما إيجابيا نحو عملية السلام. ويسرنا أيضا أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق الرياض، وأن البلدان الرئيسية في المنطقة تضطلع بدور محوري في عملية السلام، مما يؤدى إلى إحراز تقدم ملموس ومشجع.

ثانيا، يظل يساورنا مع ذلك قلق عميق بخصوص الحالة الإنسانية في اليمن. وفي ذلك الصدد، ندين الهجمات التي وقعت في الضالع يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، والتي استهدفت مباني الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، مما يشكل خطرا أمنيا على العاملين في المجال الإنساني. فقد شُنت تلك الهجمات في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وأدت إلى تعليق بعض برامج المعونة. وتدعو إندونسيسا الجميع إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ونظرا لكون أكثر من ١٢ مليون شخص يعتمدون على تلك المساعدة كل شهر، فإننا ندعو أيضا السلطات إلى كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان وبدون عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

ثالثا، يشدد وفدي على الأهمية الحاسمة لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها سابقا، لأن ذلك أمر شرط أساسي لإحراز التقدم على نطاق أوسع في العملية السياسية. ولذلك فإننا سنواصل رصد تنفيذ اتفاق استكهولم، بالتوازي مع استئناف العملية السياسية. وكما ذكرنا مرارا، نتوقع أيضا إحراز التقدم بشأن اتفاق الحديدة، والحفاظ على وقف إطلاق النار وتجريد المنطقة والموانئ من السلاح. وأي انتكاسة في تنفيذ ذلك الاتفاق ستنطوي على خطر، لأن الاتفاق بمثابة شريان الحياة للمساعدة الإنسانية. وهو مصدر أمل لملايين اليمنيين.

ونتيجة لذلك، ترحب إندونيسيا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة ستة أشهر أخرى، للسماح برصد تنفيذ الاتفاق ودعمه. ونكرر دعوتنا إلى السماح بوصول

أفراد البعثة من دون عوائق للقيام بدوريات ورصد وقف إطلاق النار بفعالية. وكما قال الأمين العام، فإن البعثة تجلب الهدوء إلى سكان الحديدة.

وفي الختام، يحث وفدي على بذل مزيد من الجهد وزيادة الالتزام في عام ٢٠٢٠ لكفالة جعله عاما تخلد ذكراه في إحلال السلام والاستقرار لصالح جميع اليمنيين.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر المبعوث الخاص غريفيث والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

وتشيد الصين بالمبعوث الخاص غريفيث على جهوده النشطة لدفع العملية السياسية في اليمن إلى الأمام، وتؤيد العمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة لتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. ونأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في العام الجديد من تحقيق اختراقات في التسوية السياسية للمسألة اليمنية. وفيما يتعلق بعمل هذا العام، نود أن نتشاطر وجهات النظر التالية.

أولا، يتعين على الأطراف في اليمن أن تَثبُت على طريق الحل السياسي وأن تواصل إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق استكهولم واتفاق الرياض، بأمل التوصل في وقت مبكر إلى إحياء عملية التسوية السياسية الشاملة التي تقودها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من التقلبات والمنعطفات في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، إلا أنه أدى دورا دورا حيويا في تخفيف حدة التوتر في الحديدة وتعزيز الحوار بين الأطراف اليمنية، ويجب مواصلة تنفيذه.

ولتنفيذ اتفاق الرياض تأثير مباشر على المفاوضات السياسية في الخطوة التالية. وقد أحاطت الصين علما بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي بشأن القطاعين العسكري والأمني، وكذلك بشأن العديد من الأحكام الأخرى للاتفاق. ونشيد بالمملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان في المنطقة على مساعيها الحميدة المستمرة. ونشجع الأطراف اليمنية على أن تحافظ معا على التضامن والاستقرار في الجنوب، من أجل صون سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

وتؤيد الصين استعدادات المبعوث الخاص غريفيث للجولة الجديدة من محادثات السلام المبنية على الاتفاقات القائمة. ونؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مرة أخرى، ونأمل في أن تظل البعثة ملتزمة بولايتها وبدعم تنفيذ الاتفاقين من أجل الحفاظ على الاستقرار في الحديدة عموما.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن وبلدان المنطقة وبقية المجتمع الدولي أن يجدُّوا في الاضطلاع بالمساعي الحميدة، وأن يعملوا بأسلوب يحقق التآزر، وأن يهيئوا الظروف للحوار والتفاوض بين الأطراف اليمنية. ويجب على أعضاء المجلس أن يبقوا قضية اليمن قيد النظر وأن يناقشوا كيفية تعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف اليمنية باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل. ويجب أن يتبادلوا الآراء بشأن كيفية مواصلة تنفيذ الاتفاقات القائمة، وتهدئة الأوضاع في عدن، والتوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار في جميع أنحاء الإقليم، من بين تدابير أخرى مماثلة. ويتعين على بلدان المنطقة أن تواصل ممارسة نفوذها الإيجابي على الأطراف اليمنية لتشجيعها على بناء الثقة المتبادلة من خلال تبادل السجناء واتخاذ تدابير أخرى، والحفاظ على زخم وقف إطلاق النار والحوار.

والصين مستمرة في التواصل مع جميع الأطراف اليمنية. ففي ٢ كانون الثاني/يناير، اجتمع السفير الصيني في اليمن مع الرئيس اليمني هادي منصور. وخلال ذلك الاجتماع، أكد الرئيس مجددا إرادته السياسية في بذل قصارى جهده للمضي قدما في تنفيذ اتفاق الرياض والمشاركة بنشاط في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وستواصل الصين بذل جهودها

الدبلوماسية لتشجيع الطرفين على سد الثغرات وتوسيع نطاق توافق الآراء.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحسن سبل عيش الشعب اليمني بنهج أكثر ملاءمة وأن يعطي الأولوية لتأمين إمدادات النفط والغذاء ومياه الشرب وتحقيق استقرار سعر العملة وأسعار السلع الأساسية واحتواء الكوليرا وغيرها من الأمراض والمساعدة في مشاريع التنمية والتعمير والتركيز على تعليم وتدريب الأطفال والشباب وزيادة فرص العمل.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الأليمة في اليمن وإلى أن شعب البلد يتحمل منذ فترة طويلة وطأة الحرب، فإنه لا بد للأطراف اليمنية أن تنسق تنسيقا كاملا مع العمليات الإنسانية للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة للحيلولة دون المزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية. وما فتئت الصين تقدم المساعدة الإنسانية إلى الشعب اليمني من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بينما تؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي تعزيز السلام والاستقرار في البلدان التي تشهد نزاعات من خلال التنمية. وقد وقعت الصين اتفاقا للتعاون الاقتصادي والتقني مع الحكومة اليمنية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، وقعت الصين اتفاقا آخر مع وزارة الصحة اليمنية سترسل الصين بموجبه شحنة من المعدات الطبية إلى البلد بقيمة ٩,٨ ملايين ين.

والصين على استعداد لمواصلة القيام بالمزيد من الأعمال الملموسة لصالح الشعب اليمني والمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد اليمني وأداء دور بناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في اليمن على وجه السرعة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

تؤيد إستونيا تأييدا تاما السيد غريفيث في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي في اليمن. ونشيد أيضا بوكالات الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في اليمن ونرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠)).

من دواعي سروري أن أسمع أن هناك تطورات إيجابية وتراجعا في العنف. غير أنه في سياق التوترات الإقليمية المتزايدة، من المهم أن يظل جميع أصحاب المصلحة ملتزمين بوقف التصعيد. فالقتال لن يؤدي إلى حل؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الحوار الشامل بين جميع الجماعات ذات الصلة والمجتمع المدني في المنطقة، بما في ذلك النساء والشباب. وأدعو الطرفين إلى استئناف المناقشات بشأن إيجاد حل سياسي شامل دون تأخير أو شروط مسبقة.

ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، بما في ذلك تنفيذ تدابير لبناء الثقة مثل تبادل الأسرى مؤخرا في محافظة تعز. بيد أنه من غير المقبول أن يستمر إلحاق الأذى بالسكان المدنيين جراء الهجمات في جميع أنحاء البلد. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف جنساني وحدوث قمع للمرأة وتجنيد للأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح وحالات احتجاز تعسفي. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات.

وعلى الرغم من أننا سمعنا أنه حدث تحسن كبير في عام ٢٠١٩، فإن نطاق الأزمة الإنسانية في اليمن، كما بين مقدما الإحاطتين، لا يزال خطيرا للغاية والتكلفة البشرية للحرب هائلة. وهناك حوالي ٢٤ مليون شخص ما زالوا يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ولذلك، من المهم للغاية ضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء البلد.

ونشيد بما اتخذته حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي من خطوات بالفعل نحو تنفيذ اتفاق الرياض. ومما لا شك فيه أن المرحلة التالية، التي تنطوي على خطوات عسكرية وأمنية،

تشكل تحديا، ولكننا نحث الطرفين على بذل جهود للوفاء بالتزاماتهما المتفق عليها. فتنفيذ الاتفاق أمر بالغ الأهمية من أجل التحرك صوب إيجاد تسوية سياسية شاملة في اليمن.

ويبين التجديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة أن مجلس الأمن متحد في جهوده الرامية إلى المساعدة في حل النزاع (انظر S/PV.8701). وندعو السلطات في الحديدة إلى ضمان حرية تنقل البعثة. وأود أيضا أن أكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم في بناء الثقة بين الطرفين.

أخيرا، فيما يتعلق بناقلة النفط المتهالكة ”صافر“، ندعو السلطات في الحديدة إلى السماح لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى السفينة من أجل منع وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر.

السيد بينكوسمي كاستانيوس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد غريفيث والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما في هذا الصباح، اللتين رسمتا صورة كاملة ومفصلة جدا للحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ونعرب عن امتناننا لكليهما على الجهود الهائلة التي يبذلها كل منهما في مجاله لتحقيق السلام وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين.

أود في البداية أن أنوه بالتقدم المحرز في المحادثات بين حكومة المملكة العربية السعودية والحوثيين، والذي أدى إلى وقف جزئي للتصعيد في الأعمال العدائية. وعلى الرغم من تلك الملاحظة، لا يفوتنا أن ندين الهجمات الأخيرة، ولا سيما تلك التي استهدفت الهياكل الأساسية الإنسانية في الضالع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. ونكرر التأكيد، كما فعلنا في مناسبات أخرى، على أن من واجب جميع أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني والامتناع عن شن هجمات عشوائية من هذا القبيل، والتي يكون السكان المدنيون الأشد تضررا منها. وقد استمعنا باهتمام شديد إلى المعلومات التي تفيد بإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض ونفهم أنه يجب علينا الحفاظ على الزخم للتوصل إلى اتفاق سياسي واسع وشامل للجميع، يقوم على الاحترام المتبادل والتنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة، نشيد بالعمل الجاري الذي يضطلع به الفريق غوها مع الطرفين لتحسين وصول المساعدات الإنسانية. ونحث الطرفين على مواصلة التعاون تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه يجب على الطرفين أن يكفلا عدم وجود قيود على تنقل أفراد البعثة داخل المدينة. فمثل هذه القيود تقوض بوجه عام تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي جددها مجلس الأمن مؤخرا بالإجماع في القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠) (انظر S/PV.8701).

وننوه بالتقدم المحرز في تبادل الأسرى بعد إفراج المملكة العربية السعودية عن ٢٠٠ محتجز في إطار تنفيذ اتفاق ستوكهولم. كما نرحب بالإعلان عن تسهيل الرحلات الجوية لأسباب صحية من مطار صنعاء إلى البلدان التي يمكن أن يتلقى فيها المرضى العلاج الذي تشتد حاجتهم إليه.

لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالقلق إزاء التحذيرات الصادرة عن المنظمات الإنسانية في الميدان بشأن احتمال تفشي أمراض مرتبطة بحمى الضنك على نحو وبائي. وتجعل الحالة المناخية، مقترنة بالانهيار الفعلي لخدمات المياه والصرف الصحي نتيجة للنزاع، مكافحة هذه الأمراض، التي تؤثر أساسا على الأطفال، أمرا في غاية الصعوبة.

ويساورنا القلق كذلك إزاء التقارير المتعلقة بالأمن الغذائي في البلد. ولا يزال النزاع في اليمن يحد من إمكانية الحصول على سبل العيش ويطيل أمد حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي للسكان لأجيال قادمة. ووفقا للتقارير الواردة من الوكالات المتخصصة، فإن الإنتاج الزراعي أقل بكثير من المتوسط ولا تزال

أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية مرتفعة إلى حد كبير مقارنة بمستويات ما قبل النزاع.

ونود أيضا أن نكرر ما ذكره ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين عن أن أي عملية سياسية في اليمن يجب أن تشمل مشاركة النساء وكذلك الشباب وأن تراعي احتياجاتهم مراعاة تامة. ولذلك، من المهم للغاية توفير فضاءات آمنة للنساء والشباب لتقديم إسهاماتهم القيمة.

وفي سياق انخفاض فرص الحصول على الدخل وتراجع القوة الشرائية، لا يستطيع معظم اليمنيين تلبية احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية. في ظل هذه الظروف، يظل سوء التغذية مصدر قلق كبير في العديد من المناطق. ونشجع الأطراف على الالتزام بتنفيذ اتفاق استكهولم ووقف إطلاق النار بشكل نهائي مع العمل في إطار عملية سلام شاملة من شأنها أن تفتح بشكل دائم الباب أمام مسارات جديدة تؤدي إلى تحقيق التنمية والازدهار للشعب اليمني.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد مارتن غريفيث، ومدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية السيد راميش راجاسينغهام على المعلومات التي قدماها لنا اليوم.

يود وفد بلدي أن يتناول النقطتين التاليتين في بياننا اليوم وهما الحالتان السياسية والإنسانية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، تود جنوب أفريقيا أن ترحب بالمحادثات الجارية بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية. ونحث جميع أطراف النزاع على مواصلة الجهود الرامية إلى إجراء الحوار وبناء تدابير الثقة التي ستسهم في إيجاد حل سياسي شامل لليمن. ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد اعتقادا راسخا أن السلام المستدام في اليمن لن يتحقق إلا من خلال بذل الجهود الحثيثة خلال الحوار، بدلاً من استمرار النزاع المسلح الذي لم يؤد سوى إلى الدمار وحدوث أزمة إنسانية شديدة في البلد.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ السريع لاتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. وندعو الحكومة اليمنية والمجلس إلى الاتفاق على تشكيل وفد مشترك على النحو الذي دعا إليه اتفاق الرياض. وتود جنوب أفريقيا أيضًا أن تكرر دعوتها إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم الذي أبرم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بما في ذلك سحب الأسلحة من ميناء الحديدة، وأن تقوم جميع الأطراف بتنفيذ التزاماتها وفق المسؤوليات المترتبة عليها بموجب اتفاق ستكهولم.

ونرحب بالجهود المبذولة بالفعل للالتزام باتفاق الحديدة الذي نعتقد أنه يمكن البناء عليه من أجل إرساء الثقة للوفاء بالجوانب الأخرى لاتفاق ستكهولم. وبالمثل، ترحب جنوب أفريقيا بتبادل الأسرى الذي جرى بين الائتلاف الذي تقوده السعودية والحوثيين منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وينبغي الإشادة بتدابير بناء الثقة هذه، وينبغي أن يستمر مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره في دعمها.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الخطيرة التي تعصف باليمن. وتمثل الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في البلد مؤشرا قويا على الخسائر البشرية للعمل العسكري والصراع المستمرين اللذين يتطلبان التزاما عاجلا بوقف إطلاق النار والسعي للتوصل إلى حل سلمي وشامل ومتفاوض عليه للأزمة.

وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تدعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بالمرور بحرية وبشكل منتظم وبدون عوائق للأغذية وغيرها من مواد الإغاثة الإنسانية وعدم اتخاذ إجراءات تحرم المدنيين من حقهم في الغذاء والصحة. وفي هذا السياق ترحب جنوب أفريقيا بمبادرة الائتلاف، بالتعاون مع منظمة

الصحة العالمية، من أجل السماح بإقلاع الرحلات الجوية الطبية من مطار صنعاء الذي أغلق أمام حركة الطيران المدني منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٦.

وتشدد جنوب أفريقيا أيضًا على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام اتفاقيات جنيف. ونكرر على نطاق أوسع دعوتنا لجميع الأطراف للامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونود أن نعيد التأكيد على أن الحل الوحيد المستدام لهذا الصراع هو تسوية سياسية يتم التفاوض عليها بقيادة يمنية وتكون شاملة وعادلة وتضع مصالح ورفاه جميع المواطنين في اليمن في المقام الأول.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية السيد راميش راجاسينغهام على إحاطاتيهما.

إننا نشجع على مواصلة جهود وقف التصعيد من أجل وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد. تشير إحصائيات أحدث تقرير لمشروع رصد التأثيرات المدنية إلى انخفاض في إجمالي عدد الضحايا المدنيين في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، من ٠٤٩ ٢ في عام ٢٠١٨ إلى ١٠٤ ١ في عام ٢٠١٩. ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض الغارات الجوية التي تسببت من قبل في وقوع إصابات جماعية، وكذلك إلى انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن القصف والألغام الأرضية.

ونأمل أن تستمر هذه الاتجاهات وأن تبدأ الخطوات التالية في العملية السياسية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة للجميع وبمشاركة حقيقية للنساء والشباب، وأن تعكس التنوع العرقي والجغرافي والاجتماعي والسياسي لسكان اليمن. ومع ذلك، دعونا لا ننسى الاتفاقات المبرمة بالفعل والتي يواجه تنفيذها صعوبات كما في حالة اتفاق الرياض. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم بما في ذلك اتفاق الحديدة والاتفاق بشأن تبادل الأسرى وبيان التفاهم بشأن تعز.

وكما سمعنا من قبل فإن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال أمرا صعبا. ولا تزال البيئة التي تعمل فيها الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في اليمن إحدى أكثر البيئات تقييدًا في العالم مما ينطوي على تدخل في العمليات الإنسانية وفرض قيود على الحركة مما يزيد فحسب من حدة الصراع واستمرار انعدام الأمن. ويتحتم على جميع الأطراف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. وتشعر بلجيكا بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن الحوثيين يطالبون الآن بنسبة ٢ في المائة من ميزانية كل مشروع إنساني كشرط مسبق لموافقتهم عليه.

وكما سمعنا أيضا تظل الحالتان الاقتصادية والمالية مصدر قلق خاص كذلك. فالبنك المركزي في حاجة إلى ضخ للعملات الأجنبية من أجل تحقيق استقرار الريال اليمني. وفساد المؤسسات اليمنية ليس عاملا مساعدا، ووفقًا لفريق خبراء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، فإنه يمكن أن يعرض السلام والأمن للخطر. إن إعلان ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بأن السلطات الحوثية في صنعاء قد حظرت استخدام وتبادل الأوراق النقدية الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها يضع ضغطًا جديدًا على المدنيين المثقلين بالضغوط أصلاً خاصة في شمال اليمن، ويزيد من تفاقم وضعهم الاقتصادي. كما نشجع الحوثيين على توفير إمكانية الوصول أخيراً إلى ناقلة النفط FSO SAFER من أجل تسهيل استعراض الوضع وتجنب احتمال وقوع كارثة بيئية.

أخيراً، يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها وفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال والتقارير التي تفيد بأن الحوثيين يستخدمون بشكل منهجي العنف الجنسي ضد النساء الناشطات سياسياً في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام لليمن على إحاطته الهامة بشأن التطورات الأخيرة التي شهدتها الحالة في اليمن. وأشاطره تفاؤله النابع من خفض التصعيد مؤخرا. وأشكر أيضًا مدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في اليمن.

ينظر مجلس الأمن هذا الصباح في الحالة في اليمن بعد اعتماد القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠) بالإجماع يوم الاثنين ١٣ كانون الثاني/يناير بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (انظر S/PV.8701)،وهو أمر يستحق الثناء. ويرحب وفد بلدي بهذا التطور حيث أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه يشهد على وعي المجتمع الدولي بضرورة حل الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب اليمني، ولا سيما النساء والأطفال، بقدر يجب أن يدفعنا إلى اتخاذ إجراءات. ورغم طابعه المعقد، فإن الصراع في اليمن والأطراف المشاركة يتطلبان اهتمام خاصا من المجلس إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية ودائمة له.

وانخفاض العنف في الأيام الأخيرة، وبالتالي انخفاض عدد الضحايا، أنباء طيبة يمكن الاستفادة منها. ويجب إيلاء الاهتمام لاحترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية الموظفين المسؤولين عن تقديم المساعدة إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد. ويود وفد بلدي أن يشدد، في ذلك الصدد، على ضرورة تقديم دعم كبير لتنفيذ ولاية البعثة من أجل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها على السكان من دون عوائق.

ويأمل النيجر أن يتم تعزيز التطورات الإيجابية التي حدثت منذ توقيع اتفاق الرياض، كما أشير إليها في الإحاطتين – الذي أدى إلى انخفاض في مستوى العنف في جنوب البلد – حتى تكون بمثابة نقطة انطلاق لإحلال السلام الكامل في البلد. وأخيرا، نحث أطراف النزاع بقوة على استئناف الحوار وتطبيق أحكام اتفاق ستوكهولم المختلفة. فتبادل الأسرى خطوة جديرة بالترحيب وفي الاتجاه الصحيح.

وفي الختام، نؤيد المبعوث الخاص في جهوده الدؤوبة لمساعدة اليمن على أن يتوصل، من خلال الحوار، إلى السلام والأمن الذي كان يتمتع به منذ وقت ليس ببعيد. كما ندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مواصلة عمله الممتاز لضمان ألا تعوق الأزمة الإنسانية الحادة الراهنة في البلد عودة الأمور إلى طبيعتها التي نود جميعا أن نراها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

في البداية، أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما وموافاتنا بآخر المستجدات.

تلاحظ فييت نام بقلق بالغ الحالة الإنسانية المعقدة في اليمن. فلا تزال الهجمات مستمرة، متسببة في وقوع إصابات فادحة بين المدنيين ومدمرة الهياكل الأساسية المدنية. وتتم إعاقة إيصال المعونة الإنسانية. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية، في ذلك الصدد، إلى ممارسة ضبط النفس وتيسير العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها المعنيون حتى تصل المساعدة الدولية إلى الشعب اليمني المحتاج في الوقت المناسب.

ونرحب بالتوقيع على اتفاقي ستوكهولم والرياض ونشدد على أهمية تنفيذهما تنفيذا كاملا. فمن شأن ذلك أن يسهم

في تخفيف حدة التصعيد وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لجميع الأطراف المعنية للدخول في حوار بناء بغية التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للحالة في اليمن، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع الاحترام الواجب لاستقلال اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، نشير مع التقدير إلى بعض التقدم الذي أحرز مؤخرا خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك انخفاض الأعمال العدائية في محافظة الحديدة وجنوب اليمن والمحادثات غير المباشرة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين في عمان وإطلاق سراح الأسرى من قبل المملكة العربية السعودية والحوثيين. ونشارك الوفود الأخرى في دعوة الأطراف المعنية إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية وبناء الثقة المتبادلة عن طريق تنفيذ تدابير بناء الثقة.

ونقدر عاليا الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن وندعمها. ونشيد، في ذلك الصدد، باتخاذ القرار ٢٥٠٥ (٢٠٢٠) يوم الاثنين، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، فضلا عن عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار لدعم تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك الرصد الموضوعي لوقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات من مدينة وميناء الحديدة وأماكن أخرى. ومن الأهمية بمكان كذلك ضمان سلامة البعثة وموظفيها حتى تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أشكر السيد مارتن غريفث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد الرئيس، على إحاطته. وكذلك الشكر موصول للسيد مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راميش رجاسنغهام. كما نرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

لا تزال الميليشيات الحوثية مستمرة في التعنت وسياسة المماطلة في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم الذي وُقِّع عليه برعاية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من العام قبل الماضي، مما يؤكد عدم جدية تلك الميليشيات في تحقيق السلام وتحديها لجهود الأمم المتحدة وهذا المجلس الموقر. كما إن أي محاولة للقفز على تنفيذ هذا الاتفاق لن يخدم العملية السياسية المرجوة، بل ويهدد مسار تحقيق السلام برمته. ونؤكد مجددا على موقف الحكومة اليمنية الثابت من أهمية تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكل مكوناته، لا سيما تنفيذ اتفاق الحديدة فيما يتعلق بقوات الأمن المحلية والسلطة المحلية والانسحاب من موانئ ومدينة الحديدة وتبادل الأسرى والمعتقلين، كون ذلك لا يخضع للمزايدات السياسية، وفك الحصار عن مدينة تعز.

كما تعبر الحكومة اليمنية مجددا عن دعمها لجهود السيد مارتن غريفث، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع مبنية على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها وقرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

كما أن التصعيد الخطير والانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات الحوثية، بما في ذلك استهداف مقر الفريق الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الشهر الماضي، ومستشفى أطباء بلا حدود وقصف مطاحن البحر الأحمر غير مبررة وغير مقبولة ويجب إدانتها واتخاذ موقف حازم من قبل المجلس تجاه هذه الانتهاكات والتصرفات التي تعد تحديا سافرا لكل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة بتوجيهات من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، وبإشراف

ومتابعة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية لتجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ بنود اتفاق الرياض وتحرص على تنفيذها وفقا للتراتبية المتفق عليها ومن دون انتقائية. وقد جرى التوقيع خلال الأيام الماضية على مصفوفة الترتيبات الأمنية والعسكرية برعاية حثيثة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وقيادة المملكة العربية السعودية.

وفي هذا الصدد، نثمن عاليا الدور الأخوي للأشقاء في المملكة على دعمهم المستمر لليمن وسعيهم في مختلف المجالات المتسق مع مبادئ الأخوة والجوار والعلاقات التاريخية؛ وما بذلته المملكة من جهود للتوصل إلى اتفاق الرياض الذي يؤسس لمرحلة جديدة من الشراكة الإصلاحات وتوحيد الجهود وتوجيه البوصلة نحو إسقاط المشروع الحوثي – الإيراني في اليمن، ذلك المشروع الذي تسبب في كل ذلك الدمار والفوضى اللذين يشهدهما اليمن، والولوج نحو بناء يمنٍ اتحاديٍ جديدٍ، وفقا لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

إن تدخلات النظام الإيراني ودوره التخريبي في اليمن، من خلال علاقاته الوثيقة بالميليشيات الحوثية، أصبحت واضحة وجلية، مما يشكل تهديداً لأمن واستقرار اليمن والمنطقة، والأمن والسلم الإقليميين والدوليين. ولن يقبل الشعب اليمني بأن يكون اليمن ساحة لمغامرات ومشاريع النظام الإيراني، هذا الشعب الذي غدا أكثر إصراراً من أي وقت مضى على استكمال إجهاض المشروع الحوثي – الإيراني.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لتطبيع الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وتفعيل عمل مؤسسات الدولة بما يخدم معيشة المواطنين. وتعكف على تحديد المهام ووضع الآليات المناسبة خلال المرحلة القادمة، بما في ذلك إعادة تنظيم عمل هذه المؤسسات وتوسيع شريحة المستفيدين من نظام الرواتب. كما اتخذت إجراءات عديدة لتنفيذ إصلاحات كبيرة لمحاربة الفساد وتفعيل المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، إضافة إلى إعادة تشكيل وتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي مسعى من الميليشيات الحوثية الانقلابية لزيادة المعاناة الإنسانية الكارثية وإلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الوطني واستقرار سعر العمل، قامت بإجراء غير قانوني تمثل في منع تداول العملة الوطنية الجديدة ومصادرتها في مناطق سيطرتها. إن تأثير قرار منع تدول العملة الوطنية لم يقتصر على حرمان عشرات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين من تسلّم رواتبهم وتحويل الأموال، بل سيؤدي إلى أيضا إلى توقف النشاط الاقتصادي في مناطق سيطرة تلك الميليشيات بشكل كامل، وستكون تبعاته الإنسانية كارثية.

إن الحكومة اليمنية تطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الإجراءات التي تفاقم الأزمة الإنسانية التي تسببت بها الميليشيات الحوثية جراء انقلابها على تطلعات الشعب اليمني والإجماع الوطني واختطافها لمؤسسات الدولة. تتعرض المنظمات الدولية العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الحوثية للعديد من العراقيل وأساليب الابتزاز والتضييق على العاملين في المجال الإنساني ومحاولة توجيه برامج ومساعدات تلك المنظمات ومساعداتها إلى أماكن ومجالات معينة تحقق الكسب المادي والتدخل في أنشطتها مما يعيق وصول تلك المساعدات إلى الفئات المستحقة.

وتعرب الحكومة اليمنية مجددا عن استعدادها لتسهيل كافة الإجراءات لعمل تلك المنظمات والوكالات الدولية العاملة في اليمن وتذليل أي عقبات تواجه أداءها، والتأكيد على استمرار الشراكة مع هذه المنظمات لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية التي سببتها الحرب. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتنان الشعب اليمني لما تقوم به هذه المنظمات من مهام إنسانية جليلة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في ظل ظروف غاية في الصعوبة.

تعمل الميليشيات الحوثية على احتلاق أزمة وقود في المناطق الخاضعة لها تعزيزا للسوق السوداء التي تديرها وتستفيد منها في إثراء قياداتها وتمويل نشاطها العسكري والسياسي، والمتاجرة بمعاناة اليمنيين، على الرغم من أن كميات الوقود التي تم توريدها إلى الموانئ اليمنية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وحتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وكان نصيب ميناء الحديدة منها ما نسبته ٦٠ في المائة منها من إجمالي الواردات، تلبي الاحتياجات من الوقود في المناطق الوقعة تحت سيطرة المليشيات حتى منتصف آذار/مارس ٢٠٢٠.

نجدد هنا تحذيرنا من المخاطر البيئية المحتملة التي قد تنجم عن تسرب النفط من ناقلة النفط العائمة ''صافر''، وستؤدي إلى كارثة بيئية غير مسبوقة ستؤثر على اليمن والإقليم والملاحة الدولية. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما والضغط على الميليشيات الحوثية من أجل إلزامها بالسماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة الوصول إلى السفينة وتقييم حالتها الفنية والضرر الذي لحق بها وإجراء أعمال الصيانة اللازمة في أسرع وقت ممكن تفاديا لوقوع ما لا يُحمد عقباه.

في الختام، تتطلع الحكومة والشعب اليمنيان إلى السلام. ويتطلعان إلى إنهاء الحرب وهذا الانقلاب. ولكن من يرفض السلام ودعوات السلام هي تلك الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران التي تدي الحق الإلهي في حكم الشعب اليمني أو قتله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.